

# مستقبل الاقتصاد السوري بين التهديدات والفرص<sup>1</sup>

الدكتور نبيل سكر<sup>2</sup>

## مقدمة

تتضمن هذه الورقة ثلاثة أجزاء رئيسية، يتضمن الجزء الأول محاولة لتحديد الوضع الراهن للاقتصاد السوري، ويتضمن الجزء الثاني تحديد التهديدات والفرص التي تواجهه في المستقبل القريب، ويتضمن الجزء الثالث التأكيد على دور الإصلاح في رفع وتيرة التنمية ودوره في تعزيز الفرص والتخفيف من التهديدات.

## أولاً: الوضع الراهن للاقتصاد السوري

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لسورية حوالي 19 مليار دولار ويبلغ دخل الفرد فيها حوالي 1000 دولار. وتعتبر سورية من دول العالم متوسطة الدخل، يشكل القطاع الزراعي فيها نسبة 27% من الناتج المحلي الإجمالي والقطاع النفطي حوالي 20% وقطاع الصناعة التحويلية حوالي 7% منه. وقد حقق الاقتصاد السوري معدلات نمو عالية بحدود 7% بالسنة في النصف الأول من التسعينات، بسبب زخم العائدات النفطية الجديدة وطفرة في المساعدات الخارجية أثر حرب الخليج الثانية، وإصلاحات اقتصادية تمت في أواخر الثمانينات تم تتويجها بإصدار قانون الاستثمار رقم 10 في العام 1991.

لكن النمو الاقتصادي في سورية تراجع منذ النصف الثاني من التسعينات ليصل إلى معدل 3% بالسنة بسبب توقف عملية الإصلاح خلال التسعينات وما تبع ذلك من تدن في معدل الاستثمار (الذي وصل إلى 19% في العام 2002 مقارنة بـ 27% في العام 1995)، وتدن في إنتاجية الاستثمار. ويمكننا وصف الوضع الراهن للاقتصاد السوري وتحديد أهم معضلاته بالمعالم التالية:

---

1 ورقة قدمت إلى المؤتمر المصرفي السوري الذي تم عقده بتاريخ 26 و 27 أيار 2004 في قصر المؤتمرات بدمشق والذي نظّمته الجمعية السورية البريطانية واتحاد غرف التجارة السورية بدمشق.

2 المدير التنفيذي للمكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار بدمشق واقتصادي رئيسي سابق في البنك الدولي في واشنطن.

## (1) هشاشة النمو الاقتصادي

اعتمد الاقتصاد السوري في نموه اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية في السبعينات وأوائل الثمانينات، وهو يعتمد ومنذ أوائل التسعينات على تصدير النفط الخام، حيث يساهم قطاع النفط بحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 65% من موارد سورية من القطع الأجنبي، و50% من موارد الموازنة العامة للدولة. هذا الاعتماد على المساعدات الخارجية تارة وعلى أموال النفط تارة أخرى، يجعل النمو الاقتصادي في سورية نمواً هشاً معرضاً بشكل كبير للتأثيرات الخارجية وغير قادر على امتصاص البطالة القائمة فضلاً عن توفير فرص العمالة للوافدين الجدد إلى سوق العمل.

## (2) ضعف ارتباط سورية بالنظام الاقتصادي العالمي

على الرغم من الاتفاقيات التجارية الثنائية والاتفاقيات متعددة الأطراف التي عقدها سورية مع دول عربية خلال الثماني سنوات الماضية، يبقى الاقتصاد السوري متصفاً بالحماية وبالانغلاق سواء بمقياس نسبة التجارة الخارجية أو بمقياس الاستثمار الخارجي المباشر. وتشكل صادرات سورية (إذا استثنى قطاع النفط) حوالي 8% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تشكل التدفقات الاستثمارية الخارجية (خارج قطاع النفط) حوالي 100 - 150 مليون دولار بالسنة، يضاف إليها حوالي المبلغ ذاته من تدفق الاستثمار داخل قطاع النفط. ويضعف ارتباط سورية بالنظام الاقتصادي العالمي يخسر الاقتصاد السوري فرصاً للتجارة ولجذب الاستثمار وللتطور التكنولوجي ومعها فرصاً لتعزيز عملية نموه.

## (3) تدني دور القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

تدنى أداء قطاع الصناعة في سورية في الخمس عشر سنة الأخيرة إلى الحد الذي انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى حدود 7% فقط مقارنة بـ 19% في تونس و17% في المغرب و15% في مصر و13% في الأردن و9% في الجزائر. وتأتي سورية حسب تقارير اليونيدو في المرتبة 75 من أصل 88 دولة في العالم بالنسبة للأداء الصناعي التنافسي، وفي المرتبة 56 من أصل 88 دولة بالنسبة لنصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعة، وفي المرتبة 69 من أصل 88 لجهة حصة الفرد من الصادرات الصناعية، وفي المرتبة 87 من أصل 88 لجهة حصة المنتجات متوسطة وعالية التقنية من إجمالي القيمة المضافة.

وقد جاء هذا التدهور في أداء قطاع الصناعة بسبب الجمود في القطاع العام الصناعي، والتردد في القطاع الخاص الصناعي، وبسبب السياسة الحمائية التي تعتمدها الدولة بالنسبة للصناعة منذ أربعين سنة. وتتصف هذه السياسة الحمائية بالمنع الكمي للسلع المنافسة أو من خلال فرض رسوم جمركية عالية على المنتجات النهائية المستوردة. وبهذا التدهور في أدائه لم يعد قطاع الصناعة في سورية محركاً أساسياً في عملية التنمية، بينما هو القطاع الذي يوفر عادة فرصاً للعمالة (لا يوفرها قطاع النفط)، ويخلق بنفس الوقت فرصاً صناعية جديدة أمامية وخلفية (backward and forward linkages).

#### 4) بدائية الإنتاج الزراعي وصغر الحيازات وشح المياه

على الرغم من الزيادة في أسعار المواد الزراعية الرئيسية خلال الخمس عشر سنة الماضية والأثر الإيجابي لذلك على حجم الإنتاج الزراعي، لا زال القطاع الزراعي في سورية (الذي يضم حوالي 30% من القوى العاملة) قطاعاً تقليدياً بدائياً، قائماً على حيازات صغيرة مشتتة ومفتتة وعلى "علاقات زراعية" غير مشجعة على المكننة وعلى الاستثمار الكبير، و لا زال القطاع الزراعي كذلك معرضاً لشح المياه ولتبدلات الهطول المطري من عام لعام. وبالتالي فان قطاع الزراعة غير قادر على الاستفادة من القدرات الطبيعية الهائلة فيه والتي تستطيع توفير الغذاء ليس فقط لسورية ولكن لدول المنطقة.

#### 5) قطاع كبير غير منظم

يتضمن الاقتصاد السوري قطاعاً كبيراً غير منظم (في الصناعة والتجارة والورشات) لا يظهر في الإحصائيات الرسمية. و من الصعب تقدير القيمة المضافة لهذا القطاع، لكن من المعلوم أنه يستوعب حوالي 39% من مجمل العمالة السورية، بينما يستوعب القطاع الخاص المنظم حوالي 35% من هذه العمالة<sup>3</sup>. و يظهر هذا القطاع غير المنظم في الدول النامية عادة بسبب القيود والأنظمة المتشددة التي تسود في العمل الإنتاجي.

#### 6) التصدير الضعيف خارج قطاع النفط

يشكل النفط الخام القسم الأكبر (حوالي 65%) من الصادرات السورية كما ذكرنا أعلاه. ويعكس تدني حجم الصادرات خارج قطاع النفط ضعف القدرة التنافسية السورية، التي هي حصيلة بنية إنتاجية ضعيفة ومؤسسات وسياسات قاصرة. كذلك تفتقر هذه الصادرات (الزراعية والصناعية) إلى التنوع، وتتصف بغياب السلع ذات التقنية المتوسطة والعالية فيها. هذه الصفات تجعل قطاع التصدير في سورية قطاعاً عاجزاً عن المنافسة وعن النمو المستدام ومعرضاً للهزات الخارجية.

#### 7) تدني المستوى التعليمي للعمالة وارتفاع معدلات البطالة

تشكل القوة العاملة في سورية نسبة 33% من السكان، وتشكل العمالة في القطاع العام 26% من مجمل العمالة، بينما يستوعب القطاع الخاص (المنظم وغير المنظم) الـ 74% الأخرى. ومن الملاحظ أن 10% فقط من العمالة السورية تحمل الشهادة الجامعية. وقد نال قسم كبير من هؤلاء، كما من أساتذة الجامعات، تحصيلهم في دول أوروبا الشرقية والوسطى أثناء المرحلة الشيوعية في تلك البلدان. أما البطالة فهي بحدود 20%، منها 80% بطالة في سن 15 - 24 سنة. ومن الملاحظ أن معظم العاطلين عن العمل هم من غير المتعلمين ومن خريجي المدارس الابتدائية، لكن هناك كذلك نسبة مرتفعة من العاطلين من حملة الشهادات الجامعية.

<sup>3</sup> مسوحات القوى العاملة التي يجريها المكتب المركزي للإحصاء.

## (8) تدني القدرة التكنولوجية المحلية

تتدنى القدرة التكنولوجية المحلية لسورية سواء كان بالنسبة للتكنولوجيا التقليدية أو بالنسبة لاستخدام تقنيات المعلومات الحديثة. وليس هذا بغريب بوجود التدني في أعداد حملة الشهادات الجامعية، فضلاً عن تدني حملة شهادات الدراسات العليا للمتخرجين من الجامعات الغربية وهي عادة أكثر كفاءةً من الجامعات الشرقية. ومن الملاحظ أن سورية لم تُعد في يوم من الأيام إستراتيجية وطنية للنهوض التكنولوجي، مع أنها تخوض صراع عقائدي وسياسي واقتصادي مع إسرائيل منذ أكثر من خمسين سنة، بينما الأخيرة أصبحت في مصاف الدول العظمى من حيث القدرة التكنولوجية. لكن سورية بدأت في السنوات الأخيرة تعد إستراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتتفق سورية نسبة 0,18 % فقط من دخلها القومي على البحث والتطوير، مقارنة بـ 0,82% مثلاً في هنغاريا و 1,23 في الهند و 3,62% في إسرائيل. كما يوجد في سورية معدل 16,3 حاسوب لكل 1000 نسمة، مقارنة بـ 56,2 حاسوب لكل 1000 نسمة في لبنان، و 100,3 في هنغاريا و 245,9 حاسوب في إسرائيل. ويفتقر البحث العلمي في سورية، المتواضع أصلاً، إلى الارتباط باحتياجات الصناعة المحلية للبحث والتطوير ويفتقر إلى التواصل مع مؤسسات البحوث العالمية.

## (9) تدني القدرة التنافسية

يتمثل تدني القدرة التنافسية بانخفاض الإنتاجية من جهة وارتفاع كلفة التبادل من جهة أخرى. وتنخفض الإنتاجية بسبب تدني كل من القدرة التكنولوجية والتراكم المعرفي وتراكمية رأس المال البشري وفاعلية المؤسسات وتدني نسب استخدام التقانة الرقمية (ومنها الحاسوب والانترنت) والافتقاد إلى المنافسة الحرة في السوق، بينما ترتفع كلفة التبادل (Transaction Cost) بسبب تعقيدات التعامل مع دوائر الدولة المختلفة لكل من استصدار الأذونات والتراخيص وإقامة الشركات وإجراء المعاملات الضريبية وتخليص البضائع من المرافئ، وحل المنازعات التجارية وغير ذلك. وينقص ارتفاع كلفة التبادل من ميزة رخص اليد العاملة بالنسبة للمستثمر. في سورية. وفي اقتصاد مفتوح، ينعكس تدني القدرة التنافسية سلباً على قدرة سورية على كل من التصدير وقدرة صناعاتها على منافسة السلع المستوردة إلى السوق المحلي.

## (10) قطاع عام هرم وقطاع خاص ضعيف

لعب القطاع العام الاقتصادي في سورية دوراً بارزاً في ريادة عمليتي النمو والتنمية في السبعينات وأوائل الثمانينات، مدعوماً بمساعدات خارجية سخية من دول الخليج العربي ومن دول المعسكر الشرقي. لكن القطاع العام الاقتصادي في سورية أصابه الوهن منذ بداية الثمانينات لأسباب عديدة منها وصاية مؤسسات الدولة المختلفة عليه وتحميله عبئاً اجتماعياً فوق طاقته، وتدني أجور عماله، مما أفقده القدرة على توفير الفائض للاقتصاد الوطني. لا بل أصبح القطاع العام الاقتصادي عبئاً على الجهاز الإداري للدولة كما على

ماليتها العامة بسبب خسائره المتراكمة. وقد بلغت هذه الخسائر 71 مليار ليرة سورية في العام 2001 وحده.

وعلى الرغم من الدراسات والحوارات الكثيرة التي تجري داخل الدولة وتظهر في الصحف المحلية حول مشاكل القطاع العام الاقتصادي، لم تستطع الحكومات المتعاقبة حتى الآن إعداد رؤية أو إستراتيجية أو برنامج لإصلاح القطاع العام الاقتصادي، بينما يستمر استنزاف هذا القطاع للقدرات الإدارية في الدولة وللمالية الدولة، ويستمر عدم استفادة الاقتصاد الوطني من المال الكبير المستثمر فيه.

أما القطاع الخاص فيتشكل في سورية من أربعة فئات هي العائلات التجارية التقليدية "والطبقة الجديدة" التي ظهرت منذ منتصف السبعينات، وفئة الرواد الشباب ومجموعة كبيرة من صغار الكسبة. وقد بدأت الحكومة بتخفيف القيود على القطاع الخاص منذ أواخر الثمانينات وسعت إلى تشجيعه بإصدارها قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، فتزايد دوره في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى حوالي 61% من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الحاضر (مقارنة بـ 40% في العام 1980)، كما تزايد دوره في التجارة الخارجية (خارج قطاع النفط) ليصل إلى حوالي 70%، وأصبح القطاع الخاص يستوعب حوالي 74% من مجمل العمالة.

لكن القطاع الخاص يبقى ضعيفاً في الاقتصاد السوري، على الرغم من تزايد دوره، ولازال صغيراً ومفتتاً، تشكل مؤسساته الصغيرة (المتضمنة عشرة أعمال أو أقل) حوالي 95% من مجموع مؤسساته الإنتاجية. ولا زال التكافؤ في الفرص مفقوداً في القطاع الخاص، إذ أن العديد من قياداته تعتمد على السلطة أو متحالفاً معها أو مع البيروقراطية في الدولة، ولم يستطع القطاع الخاص بعد إفراز برجوازية لها مصالح عميقة داخل الوطن، تجعلها تطالب بحقها بالمشاركة باتخاذ القرار.

ويعود سبب استمرار ضعف القطاع الخاص إلى تحجيم دوره خلال فترة التخطيط المركزي، وإلى استمرار ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية الموجهة لعمله، وإلى استمرار عدم وضوح دوره الجديد في فكر الحزب والحكومة، وإلى تحالفات بعض الكبار فيه مع أقوياء في السلطة للسعي نحو الريح السريع. وهذه الأسباب أدت إلى بقاء استثمار القطاع الخاص في المشاريع الوطنية ضمن حدود متواضعة، وبحجم لا يعوض عن انخفاض استثمارات القطاع العام في السنوات العشر الأخيرة.

وبوجود قطاع عام هرم إلى جانب قطاع خاص ضعيف، تظهر المحنة الرئيسية للاقتصاد السوري في الوقت الحاضر، وهي فقدان القطاع الإنتاجي القادر على الريادة في عملية الدخول إلى النظام الاقتصادي العالمي.

## (11) قطاع مصرفي لا زال يعيش حقبة الستينات

دلت التجارب في مختلف دول العالم، الغنية والفقيرة، على أهمية القطاع المصرفي وأعمال الوساطة المالية في دعم عمليتي النمو والتنمية. لكن القطاع المصرفي في سورية لا زال يعيش حقبة التخطيط المركزي، معتمداً على التخصص المصرفي القطاعي ومفتقراً إلى المنافسة وإلى المنتجات الادخارية والاستثمارية المتنوعة. لكنه وبعد ثلاث سنوات من صدور قانون السماح بإقامة مصارف خاصة في سورية (القانون رقم 28 لعام 2001)، تم في الأشهر القليلة الماضية افتتاح ثلاثة مصارف خاصة لتضاف إلى المصارف الستة القائمة في القطاع العام. وتستعد هذه المصارف الجديدة لتلعب دوراً في تنشيط الاقتصاد الوطني، كما من المتوقع دخول مصارف خاصة أخرى إلى السوق في الأشهر القليلة المقبلة. ويحتاج هذا التطور الهام إلى إعداد رؤية وخطة متكاملة لإصلاح القطاع المصرفي / المالي في سورية، تتضمن فيما تتضمن، تعزيز القدرة المؤسسية لمصرف سورية السوري (حتى يستطيع هذا المصرف وضع وتنفيذ سياسة نقدية متطورة ورقابة فعالة على عمل المصارف)، وإعادة هيكلة القطاع العام المصرفي وإعداد متطلبات إقامة سوق للأوراق المالية<sup>4</sup>.

ومن جهة أخرى، لا زالت الدولة في سورية تتردد في فتح سوق التأمين للشركات الخاصة، خشية منافسة مثل هذه الشركات لشركة القطاع العام القائمة والوحيدة التي تحتكر سوق التأمين في الوقت الحاضر.

ويقصور كل من قطاع المصارف وقطاع التأمين تخسر سورية فرص زيادة دخلها القومي من خلال تطور هذين القطاعين بحد ذاته، ومن خلال ما يمكن أن يقدمه هذين القطاعين من دعم للادخار والاستثمار والتجارة والتطوير في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

## (12) هجرة الشباب ورؤوس الأموال

أدى تدني مناخ الاستثمار وضيق فرص العمل في سورية إلى استمرار هجرة الشباب، خاصة إلى دول الخليج، وهجرة روس الأموال خاصة إلى أوروبا وشمال القارة الأميركية. ومن الملفت للنظر أن 7% فقط من العاملين في القطاع الخاص في سورية و 15,5% فقط من الموظفين في الدوائر الحكومية يحملون شهادات جامعية، على الرغم من الإنفاق الكبير الذي تم من قبل الحكومات السورية المعاقبة على التعليم بمختلف مستوياته. لكن المتعلمين غادروا البلد، والذين خرجوا للدراسات الجامعية درسوا في الخارج امتنعوا عن العودة إليه.

<sup>4</sup> انظر د. نبيل سكر، الإصلاح المصرفي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة 1994/12/27، ود. نبيل سكر، النظام المصرفي في سورية بين الإصلاح والانفتاح، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة، 2004/5/25.

أما بالنسبة للأموال السورية المهاجرة فهناك تقديرات مختلفة لها، ولكن حتى إذا أخذنا أقلها، وهو بحدود 50 مليار دولار، فهذا مبلغ يشكل أكثر من ضعفي الدخل القومي لسورية. وبهجرة العقول وهجرة رؤوس الأموال، تتبين المحنة الرئيسية الأخرى للاقتصاد السوري.

### **13) اقتصاد كلي قوي مقابل نمو اقتصادي ضعيف**

تمتع سورية ومنذ اثنتي عشرة سنة أو أكثر "بإطار اقتصادي كلي" قوي نتيجة الطفرة النفطية، يقوم إلى جانب النمو الاقتصادي الضعيف. هناك فائض في الميزان التجاري وعجز مقبول في الموازنة العامة للدولة ومعدل تضخم بسيط وليرة سورية مستقرة ومدىونية خارجية صغيرة (إذا استثنينا المديونية للإتحاد السوفياتي السابق) واحتياطي في القطع الأجنبي في حدود الـ 15-17 مليار دولار (كاف لتغطية سبعة أشهر من المستوردات) وسيولة في المصارف. هذا "الاقتصاد الكلي القوي" هو ما تستند إليه تصريحات المسؤولين التي تتكرر من آن إلى آن بأن الاقتصاد السوري بخير. ولكن الاقتصاد السوري ليس بخير.

ويعكس التناقض بين الاقتصاد الكلي القوي من جهة والنمو الاقتصادي الضعيف من جهة أخرى فشل الحكومات المتعاقبة منذ أوائل التسعينات في استخدام أموال النفط الجديد لإجراء الإصلاح اللازم والعميق في الاقتصاد الوطني لتفعيل عملية النمو ولتطوير القدرات الإنتاجية والبشرية والريادية الهائلة في هذا الاقتصاد، بدلاً من تركها تهاجر ألوطن. .

### **14) إصلاحات اقتصادية متواضعة**

أدخلت الحكومات السورية المتعاقبة خلال الخمسة عشر سنة الماضية مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المتواضعة. وقد كانت هذه الإصلاحات سريعة في الفترة الأولى ثم تباطأت في فترة التسعينات، حتى كادت أن تتوقف، ثم تسارعت قليلاً في السنوات الثلاث الماضية، ولكنها ظلت منذ أن بدأت دون مستوى التحدي.

وقد تركزت الإصلاحات خلال السبع عشرة سنة الماضية حول توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، خاصة في مجالات الصناعة والتجارة والتعليم والمصارف، وإجراء تحسينات في البيئة التشريعية والتنظيمية التي تحكم عمل القطاع الإنتاجي، بما فيه تسهيل التجارة وتخفيض الضرائب وإجراءات باتجاه توحيد أسعار القطع وأخرى باتجاه تشجيع التصدير. وأبدت الحكومات المتعاقبة خاصة في الفترة الأخيرة اهتماماً جديداً في كل من مجالات التعليم وتكنولوجيا المعلومات وتحسين الإدارة الحكومية. والتخفيف من البطالة.

لكن هذه الإجراءات ظلت قليلة ومجتزأة وبطيئة، كما وأنها لم تأت من فكر اقتصادي واضح أو من برنامج إصلاحي شامل، ولم تستطع بالتالي النفاذ إلى عمق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوري التي أشرنا

إليها أعلاه، ولم تقنع المستثمر المحلي أو الخارجي بجدية الإصلاح. وبالتالي، فهي لم تترك أثراً بارزاً على تدفق الاستثمار أو على ارتفاع إنتاجيته أو على زيادة التصدير خارج قطاع النفط أو على مشكلة البطالة، وبالتالي على عمليتي النمو والتنمية.

وقد لعب النفط أثراً كبيراً في تباطؤ عملية الإصلاح، حيث خلق النفط نوعاً من الشعور بالرخاء الكاذب لدى الحزب والحكومات المتعاقبة، وأخفى الاختلالات الحقيقية في الاقتصاد الوطني. كما يعود تباطؤ الإصلاح لأسباب أخرى بعضها مشروع وأكثرها أقل مشروعية. وتتشكل الأسباب المشروعة من الخشية من أثر الانفتاح التجاري على الصناعة المحلية، ومن أن يؤدي الإصلاح السريع إلى هزات اجتماعية. وبالنسبة للأسباب الأخرى فتشمل هذه كل من عمق إرث التخطيط المركزي ومن المصالح القائمة ومن تدني القدرة المؤسساتية على التخطيط والتنفيذ، وأخيراً من ضعف المعرفة بأدوات وآليات نظام السوق، وهو النظام الذي لم تنشأ في ظل القيادات السياسية والإدارية القائمة في سورية اليوم.

## (15) ضعف المجتمع المدني

يتضمن المفهوم الشامل للتنمية وجود مجتمع مدني فاعل، يعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة ويشترك في صنع القرار وفي اقتراح الخطط كما في محاسبة ومساءلة أصحاب القرار وموظفي الدولة. لكن المجتمع المدني في سورية ظل مغيباً منذ أوائل الستينات مما خلق إتكالية كبيرة للمواطن على الدولة وأضعف مفهوم المواطنة وحرمة عملية التنمية من مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها ومن فرص تصويب الخطأ قبل استفحال نتائجه. وقد دفعت عملية التنمية في سورية ثمناً باهظاً لغياب هذا المجتمع المدني.

## ثانياً التحديات والفرص

أمام هذه الصورة غير الباهرة للوضع الراهن للاقتصاد السوري، تلوح في الأفق تطورات واستحقاقات تهدد نمو الاقتصاد السوري واستقرار "إطاره الكلي"، كما يلوح في الأفق فرصاً جديدة للاستثمار والتصدير يمكن أن تساعد على خروج الاقتصاد من محنته وتعزيز قدراته التنموية. فما هي هذه التحديات وما هي هذه الفرص؟

## (1) التحديات

هناك خمس تحديات رئيسية للاقتصاد السوري في المستقبل المنظور وهي التالية:



يتشكل التهديد الأول من استمرار الوضع الاقتصادي الراهن الذي يؤدي إلى استمرار انخفاض مستوى المعيشة وتزايد البطالة واستمرار تدني القدرة التنافسية لسورية واستمرار تدنيها في سلم التنمية العالمي. ويشكل كل هذا تهديداً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لسورية.

ويتشكل التهديد الثاني من تدني إنتاج وتصدير النفط الخام، بسبب تآكل المخزون النفطي، وعدم قدرة قطاعات الاقتصاد الرئيسية الأخرى، الصناعة والزراعة والسياحة، على التعويض عما يقدمه قطاع النفط للاقتصاد الوطني. ويبلغ الاحتياطي النفطي لسورية القابل للاستغلال حوالي 3 مليار برميل، بينما يبلغ احتياطيها من الغاز الطبيعي حوالي 240 مليار متر مكعب. ويبلغ إنتاج سورية من النفط حوالي 480,000 برميل باليوم (بينما تقدره الجهات الرسمية بـ 550,000 برميل باليوم) في الوقت الحاضر، ولكن يتوقع أن يتناقص هذا الإنتاج بشكل كبير ابتداءً من عام 2008. وبينما يتضاءل إنتاج النفط يتوقع أن يتزايد إنتاج الغاز (خاصة بعد تطوير الحقول في شمال شرقي وغرب تدمر المعروف للاستثمار في الوقت الحاضر والذي تبلغ طاقته حوالي تسع مليون متر مكعب باليوم) الذي سيغذي المحطات الكهربائية والمصانع الثقيلة، مما سيطيل عمر تصدير سورية للنفط.

لكن الساعة آتية لا محالة، وستصبح سورية، بسبب تدني إنتاج النفط، وتزايد استهلاكه محلياً، مستورداً صافياً للنفط (استيرادها أكثر من تصديرها) في حوالي العام 2015، أي بعد حوالي عشر سنوات، وسينحدر إنتاجنا النفطي إلى حوالي 300,000 برميل في اليوم بحلول العام 2020. وسيؤدي انخفاض الإنتاج والتصدير النفطي إلى إختلالات في كل من الميزان التجاري ومالية الدولة العامة، مما سيقفص من موارد الدولة من القطع الأجنبي وموارد ميزانيتها العامة، وهذا بدوره سيهدد بأزمة تضخم واحتمال تدهور في سعر العملة، فضلاً عن تأثيره على مشاريع التنمية وعلى المشكلة الاجتماعية في سورية.

ولكن من جهة أخرى، قد يكون بالإمكان أن تعوض سورية من بعض خسارتها أعلاه، نتيجة عائدات ترانزيت جديدة تجنيها من مشروع خط الغاز العربي الذي يبدأ من العريش في مصر ليصل إلى دمشق وبانياس (عن طريق العقبة وعمان) ومنها إلى تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية. كذلك قد تستطيع سورية أن تعوض بعض خسارتها من عائدات ترانزيت نفطية، إذا ما تم بناء أنبوب نفطي جديد ما بين كركوك في العراق وبانياس في سورية (بطاقة 1,4 مليون برميل باليوم كما يدرس الآن)، فضلاً عن إعادة تشغيل خط أنابيب النفط القائم حالياً بطاقة 200 ألف برميل باليوم. وقد تضخ سورية أو بعض الشركات القائمة استثمارات كبيرة لتطوير التقنيات المستخدمة حالياً في استخراج النفط من الآبار الحالية. لكن هذه كلها مشاريع على الورق، ويبقى انخفاض إنتاج وتصدير النفط المتوقع قريباً يشكل تهديداً حقيقياً لنمو الاقتصاد السوري ولاستقراره النقدي والمالي في غضون عشر سنوات من الآن.

ويأتي التهديد الثالث من معدلات الزيادة السكانية التي تبلغ 2,7% بالسنة ومن التركيبة السكانية الفتية التي يشكل الشباب دون سن العشرين فيها نسبة 53% من مجموع السكان. هذه التركيبة السكانية ترفد حوالي 300 إلى 350 ألف فرد إلى سوق العمل سنوياً وتهدد ببطالة متزايدة تضاف إلى البطالة القائمة حالياً والمقدرة بنسبة 20%، فضلاً عن البطالة المقنعة في مؤسسات ومصانع الدولة والتي ستتحول إلى بطالة حقيقية حين يتم إصلاح هذه المؤسسات والمصانع. وقد تتحول مشكلة البطالة في سورية إلى أزمة فقر إذا استمر النمو الاقتصادي بوتيرته الضعيفة الحالية. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان سورية من حوالي 17 مليون نسمة في الوقت الحاضر إلى حوالي 22 مليون نسمة في العام 2015 وإلى حوالي 30 مليون نسمة في العام 2030.

أما التهديد الرابع فيأتي من التوتر الأمني الخارجي الذي يفرض على سورية أعباء عسكرية كبيرة، حيث تتفق سورية حوالي 6% من دخلها القومي و30% من موازنتها العامة و5,5% من مجموع مستورداتها على التسلح، وذلك بسبب استمرار احتلال إسرائيل لأراضيها ولأرض فلسطين، وبسبب امتلاك إسرائيل أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن رفض الأخيرة التوقيع على الاتفاقية الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية. وقد أضاف الاحتلال الأميركي للعراق منذ عام ونصف المزيد من التوتر الأمني في المنطقة. وسيبقى الاحتلال الإسرائيلي لأرض سورية ولأرض فلسطين، واستمرار الوجود الأميركي على حدود سورية الشرقية، مصدري تهديد لأمن سورية، وسيجبران سورية على استمرار إنفاقها العسكري المرتفع على حساب إنفاقها لغرض التنمية.

كذلك سيعيق هذين التهديدين تدفق الاستثمار الخارجي إلى سورية كما سيعمق اضطرابها لاستمرار إنفاقها العسكري المرتفع، وسيحد من قدرتها المالية على تمويل عمليتي الإصلاح والتنمية، خاصة مع قرب تدني مواردها النفطية. ويضاف إلى هذا وذاك أن التهديد الأمني الخارجي يشكل دائماً مصدر قوة للجهات الداخلية غير الراغبة في الإصلاح.

هذا الوضع الخطير سيضع سورية في موقع حرج في المستقبل، حيث استطاعت سورية في الماضي أن تجمع بين تلبية متطلبات التنمية ومتطلبات الدفاع بنفس الوقت، وإن كان بنجاحات متواضعة، بفضل المساعدات الخارجية تارة وأموال النفط تارة أخرى. ولكن ماذا يخبئ المستقبل لسورية بعد انحسار أموال النفط؟

## (2) الفرص

مقابل هذه التهديدات، هناك فرصاً عديدة مرتقبة للاقتصاد السوري وأهم هذه الفرص هي التالية:

تكمّن الفرصة الأولى في فوائد الشراكات الاقتصادية التي عقدتها وتعقدّها سورية في محيطها العربي كما في محيطها الأوروبي والعالمي. فهناك اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلتها سورية في العام 1997، وهناك الاتفاقيات التجارية الثنائية السورية-العربية وهناك الشراكة الأوروبية المتوسطية وهناك انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية.

فمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تفتح لسورية مجال تصدير منتجاتها من دون أية قيود وبالكامل إلى أسواق 14 دولة عربية بحلول العام 2005. ومن ضمن الاتفاقيات التجارية الثنائية العربية ستفتح منطقة التجارة الحرة السورية اللبنانية مزيداً من التجارة بين البلدين، وستفتح اتفاقية التجارة الحرة بين سورية والعراق، والتي لا بد أن يعاد تنشيطها بعد استعادة العراق لسيادته على أراضيه، فرصاً لتعزيز التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي بين البلدين وفرصاً للمقاولين السوريين للمساهمة في إعادة إعمار العراق. وعلى المدى البعيد، يمكن أن يشكل العراق، وهو بلد كثيف برأسماله ضعيف بعمالته، منفذاً للعمالة السورية الفائضة على المدى الطويل. كذلك سيبيح الانفتاح التجاري والسياسي الجديد على تركيا، والذي طال انتظاره، المزيد من التعاون التجاري والاستثماري والتموي بين البلدين، وستشكل تركيا المنفذ البري لسورية إلى الاتحاد الأوروبي.

وإذا انتقلنا إلى المحيط الأوروبي فإن مشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية والاتحاد الأوروبي المزمع عقدها في ظل إعلان برشلونة، ستعزز الأسواق المفتوحة حالياً لسورية من قبل 15 دولة أوروبية، وستضيف إليها أسواق 10 دول أوروبية (شرقية ووسطى) جديدة انضمت إلى الاتحاد الأوروبي في الأول من أيار من هذا العام. صحيح أن هذه الاتفاقية ستهدد بعض الصناعات المحلية وستقلص بعض الشيء من الموارد المالية للدولة على المدى القصير والمتوسط (بسبب إزالة الرسوم الجمركية)، لكن هذه الاتفاقية تحمل معها فرصاً للتصدير وفرصاً لجذب الاستثمار إلى سورية، إذا ما قامت سورية بالإصلاحات اللازمة في اقتصادها وإذا ما تكاملت جهود الشراكة الأوروبية المتوسطية مع جهود إقامة السوق العربي الكبير في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتحدثنا تجربتا إسبانيا والبرتغال حين انضمنا إلى الاتحاد الأوروبي عن الشركات التي اضطرت للخروج من السوق نتيجة المنافسة من السلع الوافدة من دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، ولكن تحدثنا تجربة هاتين الدولتين كذلك عن الشركات والاستثمارات الجديدة التي قامت للاستفادة من الفرص التي فتحتها الاتحاد الأوروبي للسلع الإسبانية والبرتغالية والتي فاقت في عددها الشركات والاستثمارات التي تم إغلاقها. ولكني أعتقد أن إقامة السوق العربي الكبير هو الأساس لإمكانية استفادة سورية من الشراكة الأوروبية المتوسطية.

وبالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، فإن نجاح مساعي سورية التي بدأت في نهاية العام 2002 لدخول المنظمة العالمية سيخفض الرسوم الجمركية أمام السلع الصناعية والزراعية السورية المتجهة إلى دول

العالم، كما يفتح السوق السوري للمزيد من المنافسة العالمية، ومن فرص التحالفات مع الأسواق العالمية الأخرى، فتنعزز بذلك فرص سورية للانخراط في حلقات الإنتاج والتسويق العالمية.

وتتشكل المجموعة الثانية من الفرص من النشاط الكبير في ميادين النقل والاتصالات والتأمين والعمل المصرفي، إضافة إلى نشاطات التغليف والتوضيب وخدمات المرافئ والتي ستنتج جميعها عن الشركات التجارية الجديدة المقبلة لسورية والتي أشرنا إليها أعلاه. والجدير بالذكر أن كل من بنود منظمة التجارة العالمية والبنود التي تم الاتفاق عليها بين سورية والاتحاد الأوروبي في ظل مشروع الشراكة السورية- الأوروبية تتضمن التزاماً من قبل سورية بتحرير قطاعات الخدمات لديها في فترة لاحقة، بما فيه فتح أسواقها وأراضيها لدخول الشركات العائدة للأطراف الأخرى في هذه الاتفاقيات، كما تتضمن التزاماً من قبل الأطراف الأخرى بالسماح للشركات السورية لتخديم أسواقها والتواجد فيها.

أما المجموعة الثالثة من الفرص فهي الفرص التي توفرها عملية الإصلاح الاقتصادي بشقيها المصرفي والإنتاجي. ففي القطاع المصرفي هناك حاجة لتعميق وتوسيع وتنويع المنتجات الادخارية والاستثمارية، وهناك فرصاً في مجال إقامة صناديق الادخار والاستثمار وصناديق رأس المال المبادر وشركات التأجير التمويلي وإقامة المؤسسات المالية غير المصرفية ومصارف قطاع الأعمال، ثم هناك فرص إقامة المؤسسات المساندة للعمل المصرفي من شركات مالية ومحاسبية ومؤسسات استشارية وتدريبية، وهناك خدمات التجارة الإلكترونية وخدمات بطاقات الائتمان وغيرها. ثم هناك فرص إدخال القطاع المصرفي السوري بعد تطويره وتحديثه إلى المنطقة العربية ليعمل جنباً إلى جنب مع المؤسسات المصرفية العربية المختلفة.

وفي القطاع الإنتاجي هناك فرصاً في كل من الصناعة والزراعة والسياحة. ففي قطاع الصناعة تستعد سورية لإعادة هيكلة قطاع الصناعة لديها الذي كان ضحية الحقة النفطية، فترفع من نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وترفع من مكونه التكنولوجي وتعمل على إدماجه في حلقات الإنتاج والتسويق العالمية. كما هناك فرصاً للاستثمار في إعادة هيكلة القطاع الزراعي لإخراجه من تقليديته وإدخال المكننة الحديثة إليه، وإقامة الشركات الزراعية الإنتاجية والتسويقية الكبرى بهدف الاستفادة من إمكانياته الطبيعية الكبيرة، حتى تصبح سورية سلة غذاء للمنطقة العربية. وفي مجال السياحة هناك إمكانيات استثمارية كبيرة على الساحل السوري وإمكانيات استثمارية أخرى في المواقع الأثرية العربية والرومانية والبيزنطية وغيرها والتي تكاد لا تخلو محافظة سورية واحدة منها.

وأخيراً هناك فرص الخدمات المساندة للقطاعات الإنتاجية، وفرص خدمات الاتصالات وتقنيات المعلومات وفرص التعليم والتدريب والتأهيل للقوى البشرية العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية السورية والتي تحتاج لقفزة نوعية في تطوير قدراتها وفي أساليب عملها.

### ثالثاً: الإصلاح لرفع وتيرة التنمية كما لتعزيز الفرص والتخفيف من التهديدات

في مواجهة الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد السوري والمترابطة على مدى السنوات العديدة الماضية، وفي مواجهة المتغيرات المتسارعة في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، وحتى تستطيع سورية الاستفادة من الفرص والتخفيف من التهديدات المقبلة عليها، تحتاج سورية لرؤية جديدة حول مستقبلها الاقتصادي والسياسي في المنطقة وترجمة هذه الرؤية إلى عملية إصلاح عميقة وشاملة ومتعددة الجوانب، مترافقة مع خطة تنمية شاملة وذلك حتى ترقى سورية إلى مستوى التحدي الداخلي والتحدي الخارجي الذي تواجهه. كذلك تتبع الحاجة للإصلاح الشامل والعميق من أن سورية قدمت في مفاوضات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تم إنجازها بتاريخ 9 ديسمبر 2003 التزامات بالنسبة لتحرير تجارتها الخارجية بحلول العام 2012، مما لا يمكن لها تحمل تبعاتها سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية إذا لم تقم بالتحرير الداخلي وبتقوية قدراتها الذاتية المحلية وبسرعة كبيرة.

إذن فإن الإصلاح الذي تحتاجه سورية ليس هو إصلاح "التطوير والتحديث" الذي تنتهجه اليوم، لكنه إصلاح "القفز إلى الأمام" The Great Leap Forward، الذي اعتمده الصين في أواخر الستينات والذي تعتمده اليوم. إن "التطوير والتحديث" يعني طريق الخطوة خطوة وهذا الطريق لا يرقى إلى مستوى التحديات، وقد يكون أكثر تهديداً للاستقرار الاجتماعي من خطر القفز إلى الأمام، خاصة وأن سورية تأخرت بما لا يقل عن خمسة عشر سنة عن جاراتها بالنسبة للإصلاح المطلوب، وقد ضيعت عقد التسعينات، الغني بالموارد النفطية، وتواجه الآن تهديدات اقتصادية واجتماعية بسبب ذلك. كما إن الموجة المتصاعدة للعولمة والتقدم العالمي الحاصل في تكنولوجيا المعرفة والمعلومات يهدد غير القادرين على مواكبته بالتهميش. وقد علمتنا تجارب ماليزيا والصين وتجارب دول أوروبا الشرقية والوسطى أن الإسراع بالإصلاح، مع التحصن والاستعداد لمواجهة التبعات الاجتماعية له، هو الأسلوب الأفضل له. كما رأينا الاتحاد الأوروبي يستوعب في صفوفه منذ الأول من أيار من هذا العام الدول الأوروبية الشرقية والوسطى التي سارعت في الإصلاح مثل بولندا وهنغاريا وسلوفينيا لكنه ترك بلغاريا ورومانيا غير القادرتين على الخروج من إرثهما السابق إلى مرحلة لاحقة.

كذلك من الأفضل لسورية الاستفادة من الموارد النفطية المتوفرة الآن وقبل قبل نفاذها، لاتخاذ قرارات الإصلاح الصعبة، (وقد تكون المؤلمة). وكلنا يعرف أن لا إصلاح من دون ثمن، وكلما تأخر الإصلاح كلما ارتفع هذا الثمن وازدادت صعوباته وتعقيداته. ولتعميق فعالية برنامج الإصلاح وتخفيف صعوباته، لا بد من مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في إعداد البرنامج، كما في تنفيذه، وأن تلعب هذه المؤسسات دور المشارك والرقيب والمساءل والمحاسب.

لا بد من التأكيد على أن تأخر سورية بالإصلاح سيفرض عليها أن تتعامل دفعة واحدة مع ثلاثة أجيال من الإصلاحات، مرت وتمر بها دول الجوار ودول العالم النامي على مدى الخمس وعشرين سنة الماضية. ويتمثل الجيل الأول من هذه الإصلاحات باعتماد نظام السوق وأولوية القطاع الخاص في العمل الإنتاجي وبالحفاظ على إطار اقتصادي كلي سليم، ويؤكد الجيل الثاني على الإصلاح المؤسساتي وإصلاح التعليم والتركيز على التنمية البشرية ومكافحة الفقر، ويتشكل الجيل الثالث من الإصلاح من التركيز على الابتكار والتجديد والارتقاء التكنولوجي، كما على إصلاح القضاء وعلى الشفافية والحكم الصالح وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني. ولا شك أن التعامل مع هذه الأجيال الثلاثة بنفس الوقت سيجعل عملية الإصلاح في سورية عملية صعبة.

كذلك تجدر الإشارة إلى أنه عندما كان لدينا فسحة من الزمن، وكان ذلك في أواخر الثمانينات، كنا نقول بالإصلاح الاقتصادي مع الإصلاح الإداري، تاركين الإصلاح السياسي لفترة لاحقة<sup>5</sup>. أما وقد تأخرنا وتأخرنا كثيراً وتغير العالم الاقتصادي والسياسي من حولنا كثيراً، فقد أصبح الإصلاح الاقتصادي مع الإداري مع السياسي أمراً لا مفر منه. فالإصلاح الاقتصادي والإداري مطلوبين الآن بالعمق الذي يتطلب المحاسبة والمساءلة السريعة، لأن فسحة الخطأ المتاحة أصبحت محدودة، ولم يعد من الممكن ترك الإصلاح السياسي ليأتي تابعاً وكنتيجة للإصلاح الاقتصادي. وواقع الأمر أنه لا يمكن تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتنمية بالشكل الذي يجعل سورية قادرة على رفع مستوى المعيشة للمواطن وقادرة على اللحاق بالآخرين وعلى إدخال سورية في النظام الاقتصادي العالمي إذا ظل الفكر محتكراً والمجتمع المدني مغيباً.

فما العمل؟ تعتمد سورية الإصلاح الشامل بأبعاده الثلاثة، الاقتصادي والإداري والسياسي وتعتمد الإصلاح بأسلوب "القفز إلى الأمام" لا بأسلوب "التطوير والتحديث"، وتعتمد فكراً اقتصادياً جديداً أساسه نظام السوق وأولوية القطاع الخاص في العملية الإنتاجية وإدخال سورية في النظام الاقتصادي العالمي. وفي إصلاح الاقتصاد مع التنمية، تعتمد سورية ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء البشري والتكنولوجي<sup>6</sup>، وفي الإدارة الحكومية تعتمد اللامركزية وفصل الحزب عن الدولة ورفع سوية الأداء الحكومي، وفي الإصلاح السياسي تعتمد التعددية الحزبية دون وصاية أي جهة على الدولة والمجتمع، كما تعتمد الشفافية وحكم المؤسسات والقانون.

ومن أين نبدأ؟ نعمل على كل الجبهات، ونضع أولويات للدخول في الأجيال الثلاثة من الإصلاحات التي أشرنا إليها أعلاه، مع تحديد إجراءات وفترات زمنية محددة للتنفيذ. ولكن نبدأ من تطوير الفكر الرسمي للحزب والدولة باتجاه تبني اقتصاد السوق والإقرار بأولوية القطاع الخاص في العملية الإنتاجية وأولوية دور

<sup>5</sup> انظر د. نبيل سكر نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري، نوفمبر، 1987.

<sup>6</sup> انظر د. نبيل سكر ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة، 2003/9/2.

الدولة في العملية الاجتماعية، وترجم الفكر الجديد إلى وقف توسع القطاع العام في كافة القطاعات الإنتاجية والتركيز على تطوير القطاع الخاص وتحديثه، سواء من حيث توفير المناخ اللازم لعمله أو من حيث ترقية قدراته التكنولوجية والإدارية وهو ما دعونا إليه في مناسبات عديدة سابقة<sup>7</sup>.. فتطوير وترقية القطاع الخاص أساسي حتى يستطيع هذا القطاع لعب الدور الرئيسي في العملية الإنتاجية وإدخال سورية في الأسواق العالمية، وحتى يستطيع أن يشترك مع الدولة في تحقيق مكونات الأجيال الثلاثة من الإصلاحات التي أشرنا إليها أعلاه بما فيها التطوير المؤسسي والتعليمي والمعرفي والتكنولوجي. ولا بد من التأكيد على أن نظام السوق وحده لن يصنع المعجزات، ولا بد من بناء القدرات الذاتية لسورية، المؤسساتية والإدارية والتكنولوجية، ويتعاون القطاعين العام (الإداري) والخاص، حتى تستطيع سورية أن تدخل في نادي الأقوياء.

لقد آن الأوان لتخرج سورية من منطق "الخصوصية" والانغلاق، وتنقل إلى "العالمية" والانفتاح، ولتأخذ دورها الذي تستحقه في هذا العالم الجديد. لقد سقطت مبادئ التنمية المستقلة التي سادت في الستينات والسبعينات والثمانينات وأصبحت قوة الدول الاقتصادية تقاس بقدرتها على المنافسة وانخراطها في النظام الاقتصادي العالمي. كذلك فإن الإصلاح الشامل والعميق لم يعد مطلباً لتعزيز عمليتي النمو والتنمية فقط بل أصبح مطلباً لحماية الأمن القومي لسورية الذي يتعزز بالقدرة الاقتصادية. وتستطيع سورية بإصلاحها العميق أن تدفع عنها معظم الضغوطات والتهديدات الخارجية التي تتعرض لها، فضلاً عن تمكينها من الارتقاء الاقتصادي المطلوب.

د. نبيل سكر

nsukkar@scbdi.com

2004/5/27

<sup>7</sup> انظر د. نبيل سكر، نحو اقتصاد اشتراكي متطور في القطر العربي السوري، نوفمبر 1987 والإصلاح الاقتصادي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة 2000/3/22 و الاقتصاد السوري إلى أين؟ جريدة السفير 15 و16 / 2003/6، وثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشر 2003/9/2.